ISSN: 2335-1608
EISSN:2602-669

مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration

المجلد: 06 –العدد:04 – ديسمبر 2018
Vol: 06 - Issue: 04 - Décembre 2018

دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية: دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية

The role of corporate governance in activating banking risk management Study of a sample of Algerian banking institutions

د. بن ثابت علال
أستاذ محاضر أ، جامعة الأغواط
مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير،
all_benth@yahoo.fr

ط.د عامري محمد الطاهر
طالب دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة
amri_tahar86@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2018/12/15 **تاريخ القبول للنشر:** 2018/12/31

الملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادرة المخاطر المصرفية في المؤسسات المصرفية الجزائرية، وتم استعمال لهذا الغرض استبيان وزع على البنوك العمومية والخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير حوكمة المؤسسات على إدارة المخاطر المصرفية ، يختلف من البنوك العمومية عن البنوك الخاصة، حيث أن في البنوك العمومية يقل تأثير الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية، لكن في البنوك الخاصة هناك تأثير واضح بين المتغيرين. وبصفة عامة هناك ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري رغم الاصلاحات الكثيرة التي باشرتها السلطات النقدية

الكلمات المفتاحية: حوكمة مؤسسات؛حوكمة مصرفية؛ إدارة المخاطر المصرفية؛ بنوك عمومية جزائرية؛ بنوك خاصة جزائرية.

التصنيف JEL: G21,G30

Abstract :This study aims to study the role of corporate governance in activating the banking risk management in Algerian banking institutions. A questionnaire was used for this purpose, which was distributed to public and private banks operating in the Algerian banking sector. The study found that the impact of corporate governance on banking risk management differs from public banks from private banks. In public banks, the impact of corporate governance on banking risk management is low, but in private banks there is a clear effect between the two variables. Generally, there is weak implementation of the principles of banking governance in the Algerian banking sector, despite the many reforms initiated by the monetary authorities.

Key words: corporate governance; banking governance; banking risk management; Algerian public banks; Algerian private banks..

JEL Classification: G21,G30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي وهذا خاصة بعد دخوله للألفية الثالثة التي تعرف بألفية العولمة، والتي أحدثت تغيرات عميقة في أعمال المصارف وأدائها ، خاصة أننا نعلم بأن الجهاز المصرفي يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي ويشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي.

وظهرت مستحدثات جديدة مالية ومصرفية وغيرها من المستحدثات الجديدة الأخرى كمصطلح حوكمة الشركات الذي ارتبط بالعولمة والأزمات، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح خلال فترة قصيرة جداً مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، مؤدياً إلى اقتناع صندوق النقد والبنك الدوليين إلى تبني اتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية اعتماداً على مجموعة من المبادئ لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول الناشئة بالإضافة إلى الأسلوب التقليدي المتبع. والذي يقضي بانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي للدول التي تكافح من أجل تحسن أوضاعها بأخذ مجموعة من المبادئ لتقييم استمرارية تلك البرامج، وهذا المصطلح قد أدى إلى تغير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها بارتفاع العائد كلما زادت المخاطر، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم "التوجه إلى الجودة". وغالباً ما ارتبطت الإستراتيجية الأولى بأزمات الأسواق الناشئة إلا أنها ارتبطت أيضاً في الآونة الأخيرة (أي مع نهاية التسعينات) بأزمات الأسواق المتقدمة.

وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازدادت أهميتها بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، خصوصا بعد الأزمة المالية في المكسيك نهاية 1994، تلتها بعد ذلك الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل، إضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها المصارف الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، والتي أدت إفلاس أكبر البنوك الأمريكية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك من ناحية أخرى.

وبما أن الجزائر جزء من المحيط العالمي ، وحتى تتمكن من مواكبة التطورات العالمية قامت هي الأخرى بإصلاحات شاملة للإقتصاد بما فيها إصلاح الجهاز المصرفي وهذا بداية من الإستقلال ، حيث مرت بمراحل متعددة أخرها قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14المتعلق بالنقد والقرض ، حيث أصبحت البنوك تلعب دور الوسيط الذي يجمع الأموال من الأعوان الإقتصاديين الذين لديهم فائض ويعمل على توزيعها على الأعوان الذين يعانون عجزا ، وبذلك أصبحت تعمل على أساس تحقيق العائد والربحية ، فلا تقوم بتوزيع القروض بطريقة عشوائية ، وإنما تعتمد على طرائق علمية والتي يتم من خلالها تحديد الشروط اللازمة لمنح القروض ، وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها.

من خلال ما تقدم تتضح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تفعيل أليات ادارة المخاطر المصرفية؟

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار لفرضيتين التاليتين:

- هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك العمومية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك الخاصة.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية، وعليه فان تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي الجزائري يعمل على التحوط قدر الامكان من المخاطر التي تواجهه و يساهم في تطوير أداء الإدارة المصرفية ، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة

- الوقوف عل المفاهيم و المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة؛
- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة؛
- عرض جهود لجنة بازل في اصدار بعض القوانين التي من شأنها تفعيل اليات الحوكمة في البنوك؛
- ابراز اهم المخاطر المصرفية التي يمكن ان تتعرض لها البنوك وكيفيه التحوط منها؛
- ابراز دور الحوكمة في وضع اسس لسلوكيات العمل المصرفي من اجل تفادي الوقوع في ازمات مالية.

المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية المذكورة أنفا واختبار صحة الفرضيات المصاغة وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم إتباع المنهج **الوصفي** و المنهج **التحليلي** للمعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على ادارة المخاطر المصرفية والدور الذي يمكن ان تلعبه مبادئ الحوكمة في ذلك، باستعمال استبيان كأداة للدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

- دراسة الباحث إسماعيل بوغازي: **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية –– دراسة ميدانية–**، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2013

وتناول من خلالها الباحث مفهوم الحوكمة على المستوى الساحة الاقتصادية الجزائرية من خلال اصدار دليل حوكمة الشركات الجزائرية،وايضا ابراز الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي من اجل تفعيل الحوكمة في البنوك الجزائرية، خاصة وان هذا القطاع يشهد انظمة رقابة داخلية معقدة وكذلك مستويات مخاطر مرتفعة، هذا ما يجعل من تطبيق الحوكمة في هذا القطاع بشكل فعال يسمح بتطوره وازدهاره، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الجزائري ككل؛

- دراسة الباحث إبراهيم إسحاق نسمان : **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة** (دراسة تطبيقية عل القطاع المصرفي في فلسطين) رسالة ماجستير قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين(2009)

وتناول من خلالها الباحث دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، مع مراعاة لمفهوم الحوكمة في المصارف وبيان اهميتها واهدافها ومبادئها ومن ثم تطرق الى دور المراجعة الخارجية وتطور الميثاق الاخلاقي وتطور المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام و المسؤوليات المتعلقة بها وقد خرج الباحث بجملة من النتائج منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هناك تأثير كبير لميثاق الاخلاقي للمراجعة الداخلية على الحوكمة المصارف وان تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسيين الحوكمة في المصارف لانجاز العديد من الاهداف.
- لضمان تنفيذ اعمال الحوكمة يجب ان تتواجد التنظيم الاداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الادارة ولجنة المراجعة الداخلية ولجنة ادارة المخاطر الى جانب وظيفة مراقبة الامتثال؛

- دراسة Abdelmalek Hamel تحت عنوان: **" Le rôle du comité d'audite dans la gouvernance de l'entreprise "**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء حول دور لجنة المراجعة ضمن نظام حوكمة الشركات، مع إبراز العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات، وايضا التعرف على طريقة قياس لجنة المراجعة لجودة أعمال المراجعة .وخلصت الدراسة إلى أن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعتبر من أسباب إنشاء لجنة المراجعة، وتساعد هذه الاخيرة في زيادة اطمئنان المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرين لأنها تؤدي دور الضامن لهم، وتساهم ف تقديم معلومات موثوقة وذات جودة.
- دراسةAmel Kaci (2008-2009) بعنوان: **" Une gouvernance d'entreprise antifraude pour le secteur bancaire Algérien "**، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي داخل البنوك الجزائرية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية بعيدة جدا عن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، وأن لجنة التدقيق تفتقر بدرجة كبيرة إلى الاستقلال الوظيفي ، ايضا من خلال هذه الدراسة ظهر ارتباط سلبي بين احتمال الفساد المالي مع فعالية الرقابة واستقلال مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ووجود كفاءات في مجال المالية والمحاسبة، و يؤدي التفاعل بين المدقق الخارج ولجنة التدقيق إلى كفاءة وفعالية أكثر مما يقلل من مخاطر الاحتيال المالي.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تحاول تبيان مساهمة حوكمة المؤسسات في تفعيل آليات المخاطر المصرفية، في المؤسسات المصرفية الجزائرية، العمومية منها والخاصة وهذا لتحقيق التجانس بين أفراد المجتمع المدروس، اضافة إلى اجراء مقارنة بين نوعي البنوك وهو ما تفتقر اليه الدراسات الأخرى.كما أن الدراسة ركزت على أراء مسؤولي المؤسسات المصرفية من أعضاء مجلس الإدارة، مديرين تنفيذيين ورؤساء دوائر إلى المسؤولين في المجال المالي والمحاسبي.

بهدف إتمام هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى جزئين.

خصص الجزء الأول للتعريف بالاطار النظري لحوكمة المؤسسات من خلال ابراز نشأتها مفهومها، والمبادئ المنصوص عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما سنتطرق الى الحوكمة المصرفية وواقعها في الجزائر ثم إدارة المخاطر المصرفية. أما الجزء الثاني خصص لدراسة عينة من المؤسسسات المصرفية الجزائرية، وذلك عن طريق إعداد قائمة استبيان موجهة لمسؤولي وموظفي البنوك العمومية والخاصة لمحاولة إيجاد تأثير حوكمة المؤسسات على فعالية ادارة المخاطر عن طريق الطرق والأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الاطار النظري لحوكمة المؤسسات وإدارة المخاطر المصرفية

تعتبر حوكمة المؤسسات من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في السنوات الماضية عقب انفجار الأزمة المالية الآسيوية والانهيارات المفاجئة لعدد من الشركات الاقتصادية والتي مست العديد من أسواق المال العالمية نتيجة إخفاءها لخسائر والتلاعب بحقوق الموردين و المساهمين وحتى المجتمع المدني. نحاول في هذا الجزء التطرق للمبادئ عامة حول حوكمة المؤسسات؛ آليات تطبيق حوكمة المؤسسات؛ قم إلى الحوكمة المصرفية.

1– نشأة ومفهوم حوكمة المؤسسات:

نشأ مفهوم حوكمة المؤسسات بعد ظهور نظرية الوكالة والتي يعود ظهورها أولا للأمريكيين (Berls & Means) سنة 1932 وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات (هشام، 2008 : 53).

ففي عام 1976 قام كل من جونسون وماكلين بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الادارية المعرفة باسم تريدواي (Tréadway) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش، والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات (محمد مصطفى ، 2006: 14).

لقد كانت البداية الحقيقة للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات كادبيري (Cad bury) في ديسمبر 1992 وتقريرها والمشكل من قبل مجلس مجلسي التقارير المالية وسوق لندن الأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات، ولقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات والفضائح المالية في كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أوّل اعتراف رسمي بذلك المفهوم (رشيد، 2013: 226).

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح واضح ومحدد لمصطلح الحوكمة، وذلك يرجع لتداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والمالية والقانونية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحوكمة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها: (أشرف، 2005)

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحاكم: طلبا للعدالة والإنصاف خاصة من ظلم السلطة الغاشمة وتلاعبها بمصالح الأفراد وفسادها، وبالأخص عندما تنفرد السلطة بكل شيء.

من المنظور المحاسبي يشير مفهوم للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الادارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية (عدنان، 2007: 14).

حوكمة الشركات هي إطار يشجع على الاستخدام الفعال للموارد، وتوفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، بقصد التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع(محمد سليمان: 65) .

حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي عن طريقه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها (أمين، 2007 أ: 137).

حوكمة الشركات هي مجموعة من الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطة والتأثير على قرارات المدراء، وبعبارة أخرى التي تحكم سلوكهم وتحد من فضائهم الاستبدادي (Gerrard, 2005 ; 3) .

حوكمة الشركات هي "عملية وهيكل يستخدم لتوجيه وإدارة العمال وأمور الشركة بهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم التي تتضمن التأكد من الصحة المالية للشركة إن كل من العملية والهيكل تحدد تقسيم السلطة وتضع الآليات الخاصة بتحقيق المساءلة المحاسبية فيما بين المساهمين ومجلس الإدارة".(أمين، 2007 ب : 719)

حوكمة الشركات هي "حقل من حقول الاقتصاد، والتي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الادارة الكفأة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز مثل العقود، التشريعات، وتصميم الهياكل التنظيمية"(نعيم، 2003: 133).

حوكمة الشركات هي "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة" (خليفة، 2010: 17).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهي تعرف الحوكمة على أنها: «حوكمة المؤسسات تتضمن مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة النتائج»(OECD, 2001 : 12).

ومن خلال التعاريف السّابقة نستنتج التعريف التالي:

حوكمة الشركات هي نظام يتم بواسطته توجيه الشركات والرقابة عليها، بحيث يتم تحديد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصالح كل حسب مدى مساهمته، وبالتالي يتم وضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وكسب ثقة متعامليها (عمال، زبائن...) لضمان استمراريتها وبقائها مع إمكانية مساءلة الإدارة على أداء الشركة والانتهاكات في الحقوق اتجاه كل الأطراف.

وللإشارة فإن حوكمة المؤسسات ترتكز على ثلاثة ركائز رئيسية:(طارق، 2008: 3)

- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني؛
- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة: مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إدارة المخاطر: من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين.

2– معايير الحوكمة المؤسسات

ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من المعايير قامت بإصدارها العديد من المنظمات و الهيئات الدولية وأهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولي.

مما لاشك فيه أن إعادة النظر بمبادئ الحوكمة التي أقرت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نوفمبر 2015 بتركيا، تمثل ضرورة في غاية الأهمية خاصة بعد أن أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة بالنسبة للسياسيين وصناع القرار والمستثمرين والمؤسسات وغيرهم بمثابة حجر الأساس لتحقيق الاستقرار وتقوية النظام المالي وتتمثل مبادئ حوكمة المؤسسات حسب OECD لسنة 2015 في: (إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2015: 5)

1. ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة المؤسسات: يجب على إطار حوكمة الشركات تعزيز وجود أسواق شفافة وعادلة، وتوزيع فعال للموارد، ويجب أن تكون متسقة مع سيادة القانون وتدعم الإشراف والإنفاذ الفعال Effective Enforcement Supervision and. ينبغي كذلك تطوير إطار لحوكمة الشركات للتأثير على الأداء الاقتصادي الكلي وسلامة السوق والحوافز التي تخلقها للمشاركين في السوق وتعزيز أسواق شفافة تعمل بكفاءة.
2. الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين: يجب على إطار حوكمة الشركات حماية وتسهيل ممارسة المساهمين، بما في ذلك الأقليات والمساهمين الأجانب لحقوقهم ويجب أن يكون لجميع المساهمين فرصة لإنصافهم بشكل فعال في حال تم انتهاك حقوقهم.
3. المؤسسات الاستثمارية، وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء: يجب على إطار حوكمة المؤسسات توفر الحوافز السليمة وأن تكون هذه الحوافز متاحة لأسواق الأسهم لتعمل بطريقة تساهم في تطبيق أفضل لممارسات الحوكمة.
4. دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات: ينبغي أن يعترف إطار حوكمة المؤسسات بحقوق أصحاب المصالح التي نص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة وتشجيع التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المشاريع السليمة ماليا.
5. الإفصاح والشفافية ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة وحوكمة المؤسسات.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب على إطار حوكمة المؤسسات ضمان قيام مجلس إدارة المؤسسة بالتوجيه الإستراتيجي، والرصد الفعال للإدارة وتحمل المسؤولية الكاملة تجاه المؤسسة والمساهمين.

باعتبار البنوك من الشركات ونظرا لحساسية الدور الذي تقوم به في الاقتصاد ككل، فقد تم إعداد مبادئ خاصة بالحوكمة في البنوك، حيث أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصاريف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005، وفي فبراير 2006 نسخة محدثة، تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف و المتمثلة فيما يلي: (مسعود، 2012: 7)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيار الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفه المالي، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة ولجنة الأجور.

المعيار الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل.

المعيار الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حد واضح للمسؤوليات والمحاسبة لنفسه وللإدارة العليا والمديرين والعاملين.

المعيار الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.

المعيار الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقرر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية.

المعيار السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل.

المعيار السابع: تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء الإدارة في ظل نقص الشفافية.

المعيار الثامن: يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

3– واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر:

ان النظام المصرفي يعتبر أحد أعمدة التمويل في أي اقتصاد، و لا شك أن ضمان استقرار النظام المصرفي و عدم تعثره أمر مهم في أي اقتصاد. و الحوكمة مفهوم يتعلق بالاقتصاد الجزئي، أي بالمؤسسة...و في الجهاز المصرفي فإن عدوى انتقال التعثر و الإفلاس ما بين المصارف أمر لا يحتاج إلى كثير إثبات، فمن هنا تتجلى اهمية الحوكمة المصرفية. والحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها" الإدارة الرشيدة و تحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الادارة، الحكومة...الخ)، و محاولة تلافي تعارض المصالح و ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، و يضمن إدارة المصرف و خصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة و جيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي"(حاكم، 2011: 31).

إن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الانتشار الواسع بين المسؤولين وأجهزة الاعلام، ولكن وبعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة، سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف مناخ الاستثمار، أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت ب":لجنة الحكم الراشد "وحتى إن كان تأسيس هذه اللجنة موجها لإرضاء أطراف خارجية، إلا أنه نعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار فيها.

أما في المجال المصرفي، فقد بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات المصرفية، ومن بينها: (حاكم، 2011: 15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1 سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية: ومن أهم هذه القوانين، نجد:

- قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية: أصدر بنك الجزائر نظام رقم02-03 بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر، تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2.

ووفقا للمادة الثالثة من النظام 02-03 فان أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية: نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات؛ أنظمة تقييم المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر؛ نظام التوثيق والإعلام.

- قوانين محاربة الفساد المالي والإداري: إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996 ، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها، ولم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة، وذلك من خلال إصدار الأمر رقم 96- 22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج....الخ.

وبتاريخ 1996/06/09 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها.

كما أسس وزير العدل بتاريخ12 /2003/04 مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافح تهريب الأموال. ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية، إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، كما قام في هذا الصدد عام 2005 بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبييض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلوماتية.

3-2 برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة: تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية.وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية.

وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية؛
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2؛
- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمن هذا الصدد، نشير أن البنوك الجزائرية استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي، الذي أقره الاتحاد الأوروبي (AFSMA)، من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ووضع مخطط مراقبة التسيير.

3-3 إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات:عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها.

4- إدارة المخاطر المصرفية

عرف مصطلح ادارة المخاطر تداولا كبيرا في السنوات الاخيرة، مع تزايد اعمال البنوك والمؤسسات المالية خاصة في ظل الانفتاح الذي عرفه العالم في ظل التغيرات التي عرفتها بيئة الاعمال المصرفية، خاصة في مجال المعلوماتية والاتصال وتزايد الاعتماد عليها، وفي ظل هذه التطورات عرفت المخاطر نموا كبيرا مما نتج عنه العديد من الازمات المالية والمصرفية في مناطق مختلفة من العالم.

تعرف إدارة المخاطر في البنوك على أنها الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية والتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر (صالح ، 2012)

ويمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي علم وفن في آن واحد : (الزهرة، 2010: 45)

- علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وكذلك الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر.
- فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات المصرفية مع الالتزام بالحذر تجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن جراء الخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

وعلى العموم فإن هناك ثلاث استراتيجيات لإدارة المخاطر في البنوك تتمثل في:

- تجنب المخاطر: ومن أمثلة ذلك امتناع البنوك عن تقديم قروض مرتفعة المخاطر، وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.
- تقليل المخاطر: وذلك من خلال: رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، أو عن طريق تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم.
- نقل المخاطر: حيث يعتبر شراء التأمين إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد تاثير الازمات التي عرفها العالم و التي خلفت اثار كارثية على اقتصاد في مختلف دول العالم، استوجب على جميع الدول اخضاع هذه البنوك و المؤسسات المالية لرقابة دقيقة و اشراف دائم على انشطتها و التأكد من كفاءة عملها المصرفي، حيث برزت اتفاقيات لجنة بازل كواحدة من الآليات التي تسعى إلى تخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى في مجمل المصارف و المؤسسات المالية من خلال توسيع دور و نطاق عمل الرقابة على البنوك و تعدد المعايير و القواعد الواجب مراعاتها في إدارة البنوك و ذلك بغرض المحافظة على استقرار النظام المصرفي الدولي و توفير الحماية الكافية لحقوق الدائنين و خاصة المودعين من التعرض للمخاطر المصرفية . وفي هذا الصدد ظهرت اتفاقيات بازل من خلال:

مقررات للجنة بازل 1 سنة 1988: والتي تهدف إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذة بالاعتبار المخاطر الائتمانية Crédit Risc أساسا بالإضافة إلى مخاطر الدول إلى حد ما، ولا يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء باللجنة عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية .

مقررات للجنة بازل 2 سنة 1999: وتقوم المعايير الجديدة على ثلاث ركائز أساسية هي:

الحد الأدنى لرأسالمال؛ عملية المراجعة الإشرافية؛ انضباط السوق.

مقررات للجنة بازل 3 سنة 2010: وتلزم قواعد لجنة بازل 3 مصارف بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب لجنة بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حيث مما يسمح له بتحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، كنتيجة لزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات كما اقرته اللجنة، وهو ما يتطلب من البنك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك ذي نوعية جيدة. (صالح وفاطمة، 2013: 26)

ثانيا: الدراسة الميدانية

سيتم تخصيص هذا الجزء لدراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية من أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها، وذلك من خلال إعداد استمارة استبيان.

1– مجتمع وأداة الدراسة

تم إعداد استمارة استبيان وتوزيعها على البنوك العمومية والخاصة بهدف الحصول على معلومات تفيد في دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية. تم حصر المؤسسات المصرفية المراد دراستها في عشرة (10) بنوك توزعت بالتساوي بين العمومية والخاصة وهذا لتحقيق التجانس بين أفراد المجتمع المدروس وحصر حجم العينة. يتمثل مجتمع الدراسة في مسؤولي المؤسسات المصرفية من أعضاء مجلس الإدارة، مديرين تنفيذيين ورؤساء دوائر إلى المسؤولين في المجال المالي والمحاسبي. وتم توزيع 100 استبيان على مسؤولي البنوك ومديريها، وتم استرداد 86 استبيان وبعد الاطلاع عليها وفحصها تبين أن 82 استبيان فقط صالح لإجراء الدراسة. تم إعداد الاستبيان وتقسيمه كالآتي:

الجزء الأول: يخص موضوع الدراسة والمتمثل في تأثير الحوكمة المؤسسات على ادارة المخاطر المصرفية ويتكون من محورين:

المحور الأول: يناقش مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها.

المحور الثاني: يناقش مدى إعتماد البنوك على طرائق كمية واحصائية لتقييم المخاطر التي تواجهها.

الجزء الثاني: يتكون من البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة ويتكون من 6 فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم إعداد أسئلة الاستبيان بناء على مقياس ليكارت الخماسي Likert scale. ويبين الجدول رقم 01 توزيع أفراد العينة حسب متغير البنك المستهدف .

2– اختبارات الاستبيان: تم إجراء العديد من الاختبارات على الاستبيان وهي:

2–1 اختبار صدق الاستبيان:

وذلك عن طريق صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، يعني الاتساق الداخلي قوة ارتباط فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل ارتباط برسون Pearson لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة.

فبالنسبة لفقرات المحور الأول: مبادئ حوكمة المؤسسات مع المتوسط الكلي للمحور. يتبين من خلاله أن معاملات الارتباط لغالبية الفقرات تتراوح بين 0.299 و0.807 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، أما مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الاول صادقة لما وضعت لقياسه. ما عدا الفقرة رقم 5 معامل الارتباط بها 0.093 ومستوى دلالة 0.404 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أن الفقرة غير دالة، وهذا ما يؤدي لإزالتها وحذفها من الاستبيان لأنها لا تجيب على اشكالية المحور والاستبيان.

وبالنسبة لفقرات المحور الثاني: ادارة المخاطر المصرفية مع المتوسط الكلي للمحور. ويتبين من خلاله أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات تتراوح بين 0.623 و0.778 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه. ما عدا الفقرة رقم 5 معامل الارتباط بها 0.196 ومستوى دلالة 0.77 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أن الفقرة غير دالة، وهذا ما يؤدي لإزالتها وحذفها من الاستبيان لأنها لا تجيب على اشكالية المحور والاستبيان ككل.

2–2 اختبار ثبات الاستبيان

الغرض من اختبار ثبات الاستبيان هو التأكد من الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها في حالة إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية أو على الأقل الحصول على نتائج متقاربة مع الابقاء على نفس الظروف المحيطة بالدراسة، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's).

حيث أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور مرتفعة، كذلك معامل الثبات لجميع الفقرات مرتفع ويساوي 0.852 مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

2–3 اختبار اعتدالية التوزيع

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي (الاعتدالي) من عدمه، وهذا الاختبار ضروري في اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيا، مع ملاحظة انه يستخدم اختبار كولموغوروف– سميرنوف Kolmogorov- Smirnov لمعرفة توزيع البيانات اذا كان حجم العينة أكبر من او يساوي 50، بينما يستخدم اختبار شبيرو–ويلك shapiro wilk اذاكان حجم العينة اقل من 50.

وفي دراستنا هته تم تقسيم عينة الدراسة الى قسمين حسب ملكية المؤسسة المصرفية (عمومية و خاصة) حجم كل عينة 41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما ان حجم كلتا العينتين محل الدراسة اقل من 50 يتم اجراء هذا الاختبار للتعرف على التوزيع الذي تتبعه البيانات والمتمثل في التوزيع الطبيعي أم لا، وهذا باستخدام اختبار شبيرو– ويلك shapiro-wilk . عن طريق اختبار الفرضية (H0): البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة (H1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

2-3-1اختبار شبيرو– ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للبنوك العمومية:

وقد كانت مستوى الدلالة للمحور الاول أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية (H0)، اي لا يتبع التوزيع الطبيعي لذا وجب علينا اخضاعه للاختبارات الاحصائية اللامعلمية. اما المحور الثاني فله مستوى دلالة اكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية (H0) اي انه يتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح بإجراء الاختبارات المعلمية.

2-3-2 اختبار شبيرو– ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للبنوك الخاصة:

الجدول الموالي يوضح نتيجة هذا الاختبار. فمستوى الدلالة للمحور الاول أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية (H0) اي انه لا يتبع التوزيع الطبيعي لذا وجب علينا اخضاعه للاختبارات الاحصائية اللامعلمية. اما المحور الثاني فله مستوى دلالة اكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية (H0) اي انه يتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح بإجراء الاختبارات المعلمية.

3- تحليل فقرات محاور الدراسة واختبار الفرضيات

يتم استخدام اختباري T للعينة الواحدة One Sample T test ، و اختبار الإشارة Sign Test في حالة العينة الواحدة، لتحليل فقرات الاستبيان، حيث تكون الفقرة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %، وتكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن الفقرة تكون حيادية أي أن آراء أفراد العينة محايدة.

3-1تحليل فقرات المحور الأول: تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهمية كبيرة تتزايد مع مرور الوقت للبنك،

يتم تحليل فقرات المحور الاول عن طريق اختبار الإشارة Sign Test في حالة العينة الواحدة.

3-1-1 المؤسسات المصرفية العمومية:

بصفة عامة، الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الأول يساوي 78,447% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 3.9224، مما يدل على اجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن المؤسسات المصرفية العمومية عينة الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة.

3-1-2 المؤسسات المصرفية الخاصة:

الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الأول يساوي 80,044% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 4.0022، مما يدل على اجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن المؤسسات المصرفية الخاصة عينة الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة كذلك.

3-2 تحليل فقرات المحور الثاني:تعتمد البنوك على طرائق كمية واحصائية لتقييم المخاطر التي تواجهها والتي يتم على أساسها التحوط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-1المؤسسات المصرفية العمومية: الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 72.53% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 مما يدل على إجابية المحور، والمتوسط الحسابي بلغ 3.6268 أي أن أفراد العينة موافقون لما جاء في هذا المحور، هذا ما يبين أن المؤسسات المصرفية العمومية عينة الدراسة تعتمد على طرائق كمية واحصائية لتقييم المخاطر التي تواجهها.

3-2-2 المؤسسات المصرفية الخاصة : الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 74.536% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 مما يدل على إجابية المحور، والمتوسط الحسابي بلغ 3.7268 أي أن أفراد العينة موافقون لما جاء في هذا المحور، هذا ما يبين أن المؤسسات المصرفية العمومية عينة الدراسة تعتمد على طرائق كمية واحصائية لتقييم المخاطر التي تواجهها.

3-3 اختبار الفرضيات:

3-3-1الفرضية الرئيسية الاولى:

H0 لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك العمومية؛

H1 هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك العمومية.

بهدف اختبار هذه الفرضية وحيث أن كلا المتغيرين المستقل والتابع تم تقديرهما كميا، فإن الباحث استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط، وهذا من خلال دراسة العلاقة الوظيفية التي من خلالها تأثر حوكمة المؤسسات على ادراك ادارة المخاطر في المؤسسات المصرفية بشقيها العام والخاص، بتعبيرآخر، هو دراسة دالة ادراك ارداة المخاطر (ونرمز لها ب Y) بدلالة مدى تطبيق أليات حوكمة المؤسسات (ونرمز لها ب X).

انطلاقا مما سبق، وبالاستناد الى البينات المحصلة من الدراسة الميدانية، تم تحديد شكل الدالة كما يلي:

$$Y=f(X)= \beta 0 +\beta 1^{*}X + \mu$$

حيث أن: $\beta 0$: يمثل الحد الثابت؛ $\beta 1$ هي معلمة النموذج وتمثل مرونة تغير الاستجابات في ادراك اهمية ادارة المخاطر بالنسبة إلى المتغير المستقل ، حيث تعرف المرونة ni بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل بنسبة 1%، وتعطى بالصيغة التالية:

$$n_i = \frac{dy_i}{dx_{ij}} . \frac{X_j}{Y_{ij}}$$

بحيث:

Y_i: يمثل المتغير التابع وهو ادراك أهمية ادارة المخاطر؛ X_1: يمثل المتغير المستقل وهو تطبيق آليات حوكمة المؤسسات.

بعد التعرف على الشكل العام النموذج الكمي، قام الباحثان بتقدير النماذج (نموذج خاص بالبنوك العمومية ونموذج خاص بالبنوك الخاصة)، فكانت النتائج كتالي: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS تحصل الباحثان على النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$Y = 4.177 - 0.14 * X_1$$
$$(8.402) \quad (-1.116)$$

بحيث:

X_1: يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق آليات حوكمة المؤسسات في البنوك العامة.

التحليل الوظيفي للنتائج

الاشارة السالبة للمتغير (X_1) والذي يمثل تطبيق آليات حوكمة المؤسسات تدل على العلاقة الوظيفية العكسية التي تجمعها بالمتغير (Y) والذي يمثل ادراك أهمية ادارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية. أي أإن زيادة حدة تطبيق آليات الحوكمة بنقطة واحدة يؤدي الى انخفاض في ادراك اهمية ادارة تقييم المخاطر بالبنوك العمومية بـ 0.14 نقطة.

التحليل الاحصائي للنتائج:

القيمة $R = 0.031$ تدل على أن ادراك اهمية ادارة المخاطر لا يُفسر جيدا من قبل تطبيق آليات الحوكمة في البنوك العمومية، بتعبير آخر، تقدر نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل متغيرات مستقلة اخرى لم يتم حصرها عبر هذا النموذج بحوالي 96.9%.

بالنسبة لمعنوية المعلمة β1،

ليكن اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 \quad \beta_1 = 0 \\ H_1 \quad \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

فإن القيمة الاحتمالية لها تقدر بحوالي $p_c = 0.271$ وهي أكبر تماما من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم HO والتي تنص على عدم معنوية المعلمة. أي لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك العمومية .وعلى نفس المنوال قام الباحث بدراسة بقية النماذج الخاصة ببقية الفرضيات.

3-3-2 الفرضية الرئيسية الثانية:

H0 لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك الخاصة؛

H1 هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك الخاصة.

اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS تحصل الباحث على النتائج التالية:

$$Y = 1.623 + 0.526 * X'_1$$
$$(3.187) \quad (4.178)$$

بحيث:

X'_1: يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق آليات حوكمة المؤسسات في البنوك الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل الوظيفي للنتائج:

الاشارة الموجبة لمعلمة المتغير (X'_1) والذي يمثل تطبيق آليات حوكمة المؤسسات تدل على العلاقة الوظيفية الطردية التي تجمعها بالمتغير (Y) والذي يمثل ادراك أهمية ادارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية. أي إن زيادة حدة تطبيق آليات الحوكمة بنقطة واحدة يؤدي الى ارتفاع في ادراك اهمية ادارة تقييم المخاطر بالبنوك العمومية ب0.526 نقطة.

التحليل الاحصائي للنتائج:

القيمة $R = 0.309$، تدل على أن ادراك اهمية ادارة المخاطر يُفسر نوعا من قبل تطبيق آليات الحوكمة في البنوك العمومية، بتعبير آخر، تقدر نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل متغيرات مستقلة اخرى لم يتم حصرها عبر هذا النموذج بحوالي 69.1%. وهذا ما يبدو جيدا مقارنة بالنتائج المتعلقة بالبنوك العمومية حيث كانت نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل المتغيرات المستقلة الأخرى والتي لم تدخل ضمن النموذج تقدر بحوالي 96.9%.

بالنسبة لمعنوية المعلمة β1:

ليكن اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 \quad \beta_1 = 0 \\ H_1 \quad \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

فإن القيمة الاحتمالية لها تقدر بحوالي $p_c = 0.000$ وهي أصغر من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدم HO والتي تنص على عدم معنوية المعلمة.

وبالتالي، هناك تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ادراك أهمية ادارة المخاطر لدى البنوك الخاصة، وهذا ما يخالف النتائج التي تحصل عليها الباحثان مقارنة بالبنوك العمومية.

الخاتمة

يعالج هذا البحث دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادرة المخاطر المصرفية في البنوك ، وذلك من خلال التطبيق على المؤسسات المصرفية الجزائرية العمومية والخاصة، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية (وفقا لمبادئ لجنة بازل) أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف، من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر بتحديده للجهات وتوزيعه للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر.
- إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، يجب أن يقوم على مبدأين أساسيين: أن يلعب البنك المركزي دورا محوريا في دفع البنوك التجارية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية. وأن يتم تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف البنوك التجارية كما أوصت به لجنة بازل.
- أما على صعيد المنظومة المصرفية الجزائرية، فإننا نلاحظ بوضوح ضعف تجسيد مبادئ الحوكمة المصرفية خاصة في البنوك العمومية والذي يظهر من خلال: ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي، عدم التقيد بنشر المعومات في وقتها والتأخر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية، ضعف الرقابة والإشراف من طرف بنك الجزائر وهذا ما أدى إلى ظهور أزمات وفضائح مالية ضربت المنظومة المصرفية الجزائرية في العمق وفي مقدمتها قضية" بنك الخليفة و"البنك التجاري والصناعي."

- رغم الضعف المسجل في تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة رغبة في التجسيد الفعلي لهذه المبادئ وذلك من خلال تبني البرنامج الوطني في مجال الحكامة والحكم الراشد وكذلك إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات، هذا علاوة عن تشديد العقوبات القانونية المحاربة للفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي.

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يتم تقديم بعض التوصيات تتلخص في الآتي:

- العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة المصرفية والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ.
- يجب أن يكون لبنك الجزائر دورا هاما في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال: تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة بازل وذلك باستخدام مختلف الوسائل، تطوير الدور الإشرافي والرقابي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر الحديثة في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة، إعداد وتنفيذ برامج تكوين وتدريب في مجال الحوكمة على مستوى بنك الجزائر وذلك من خلال تأهيل الكادر البشري، التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية وهذا ما يقتضيه التنفيذ السليم لمبادئ الحوكمة، تنصيب خلية على مستوى بنك الجزائر وذلك للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المالية والمصرفية، كما يجب أن تضطلع هذه الخلية بكشف حالات الفساد المالي والإداري في البنوك والحيلولة دون ذلك.
- يجب أن تعمل مختلف البنوك أيضا على إرساء قواعد الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال: الإسراع في تطبيق جميع بنود اتفاقية بازل2 و3، الإسراع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية، تأهيل الكادر البشري وتكوينه في مجال الحوكمة المصرفية، العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى كل بنك، وتكون هذه اللجان تحت إشراف بنك الجزائر.
- توفير بيئة محلية لدعم الحوكمة في المؤسسات المصرفية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال: التعاون بين كل من القطاع الحكومي والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والأفراد والشركات المختلفة، تفعيل دور السوق المالي وربطه بالقطاع المصرفي وذلك لحاجتهما الماسة لتطبيق مبادئ الحوكمة.

الجداول:

جدول رقم (01): توزيع العينة المدروسة حسب البنك

اسم البنـك	الملكية	الاختصار	التكرار	النسبة المئوية
البنك الخارجي الجزائري	عمومية	BEA	7	8.5%
بنك التنمية المحلية	عمومية	BDL	9	11.0%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك الوطني الجزائري	عمومية	BNA	8	9.8%
القرض الشعبي الجزائري	عمومية	CPA	10	12.2%
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	عمومية	BADR	7	8.5%
بنك الخليج الجزائري	خاصة	AGB	10	12.2%
بنك البركة	خاصة	ALBARAKA	9	11.0%
بنك سوسيتي جنرال	خاصة	SOCITE GENERALE	4	4.9%
بنك السلام	خاصة	SALAM BANK	8	9.8%
فرنسا بنك الجزائر	خاصة	FRANSABANK	10	12.2%
المجموع			82	100%

المراجع:

- إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (2015)، حوكمة المؤسسات، الفرص والتحديات، تركيا، الإصدار رقم: 11: 4-5.
- أمين السيد أحمد لطفي أ (2007)، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 137.
- أمين السيد أحمد لطفي ب (2007)، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 719.
- أشرف حنا ميخائيل (2005)، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات ،بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر: 92.
- هشام سفيان صلواتشي (2008)، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء، مذكرة ماجستير، تخص إدارة وأعمال، البليدة، الجزائر: 53.
- الزهرة فلفلي (2010)، حوكمة البنوك في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر: 45-46.
- محمد مصطفى سليمان(2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية: 14.
- حاكم محسن الربيعي حمد عبد الحسين راضي(2011)، حوكمة البنوك وأثرها على ادارة المخاطر،دار اليازوري العلمية، عمان: 31.
- طارق عبد العال حماد (2008)، حوكمة الشركات (تطبيقات الحوكمة في المصارف) ، الدار الجامعية، الاسكندرية: 3.
- محمد سليمان الصلاح(2009)، الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات ، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الاسكندرية،مصر: 65.
- مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي(2012)، فعالية واداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر:11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نعيم دهمش وعفاف أبو زر (2003)، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين، عمان، الأردن: 133.
- مفتاح صالح (2012)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر.
- مفتاح صالح، رحال فاطمة(2013)، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا: 26.
- عدنان بن حيدر بن درويش(2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية: 14.
- رشيد دريس(2013)، دور الحوكمة في ادارة المخاطر، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي الثامن حول "دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات والاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر:226.
- خليفة أحمد (2010)، دور المراجعة الداخلية في رفع فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، البليدة، الجزائر: 17.
- Gerrard Charreaux(2005), Vers Une Théorie du gouvernement des entreprises, l'harmattan Paris, 2005 : 3.
- Organiztion for Econmic Co-operation and development(OECD) (2001), corporate governance in Asia: a comparative perspective:12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com